



الأمم المتحدة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

الملحق رقم 12



الرجاء إعادة الاستعمال

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

الملحق رقم 12

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين



الأمم المتحدة • نيويورك، 2022

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[29 آب/أغسطس 2022]

المحتويات

الفصل

الصفحة

1	 مقدمة	الأول -
2	 الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين	الثاني -
3	 الحماية	الثالث -
3	 ألف - اللاجئين	
4	 باء - التشرد الداخلي	
5	 جيم - تدفقات الهجرة المختلطة	
5	 دال - التعليم	
6	 هاء - فرص كسب العيش والإدماج الاقتصادي	
7	 واو - المساعدة النقدية	
8	 زاي - الاحتياجات الخاصة	
10	 حاء - العمل المناخي	
11	 انعدام الجنسية	الرابع -
12	 الحلول الدائمة	الخامس -
12	 ألف - الإعادة والعودة الطوعية إلى الوطن	
13	 باء - الإدماج والحلول المحلية الأخرى	
13	 جيم - إعادة التوطين والمسارات التكميلية	
15	 الشراكات	السادس -
15	 ألف - الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية	
16	 باء - العمل المشترك بين الوكالات وشراكات الأمم المتحدة	
17	 جيم - المنظمات غير الحكومية	
17	 دال - القطاع الخاص	
17	 هاء - البرلمانات والسلطات المحلية وشبكات المدن	
18	 واو - المجتمع المدني	
19	 الإصلاح والمساءلة والرقابة	السابع -
19	 ألف - التحول	
19	 باء - المساءلة والرقابة	
21	 التبرعات المقدمة لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين	الثامن -
22	 الاستنتاجات	التاسع -

الفصل الأول

مقدمة

- 1- يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. فبحلول نهاية عام 2021، تركت سلسلة من الأزمات الإنسانية المتعاقبة حوالي 94,7 مليون⁽¹⁾ شخص تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (المفوضية) في جميع أنحاء العالم، بينما كان العالم لا يزال يكافح الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).
- 2- وارتفع عدد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار بسبب النزاع والاضطهاد والعنف إلى أكثر من 89,3 مليون شخص، بمن فيهم 27,1 مليون لاجئ⁽²⁾ و53,2 مليون متشرد داخلي. ويُقدّر أن أكثر من 4,3 مليون شخص كانوا عديمي الجنسية أو من جنسيات غير محددة حتى 30 حزيران/يونيه 2022. ومع ذلك، وبسبب نقص في الإبلاغ، ربما كان عددهم الفعلي أعلى بكثير.
- 3- وفي النصف الأول من عام 2022، أدى النزاع المسلح الدولي في أوكرانيا إلى فرار الملايين من ديارهم، مما أدى إلى أكبر أزمة للاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. ومع نهاية أيار/مايو، أشارت التقديرات إلى أن أكثر من 100 مليون شخص قد تشردوا في جميع أنحاء العالم، ويرجع ذلك أساساً إلى التشرد داخل أوكرانيا ومنها.
- 4- وبينما كان اهتمام المجتمع الدولي مركزاً إلى حد كبير على أوكرانيا، سلطت المفوضية الضوء على عواقب حالات التشرد الأخرى ودعت إلى توفير موارد إضافية للحفاظ على المستويات الحالية من المساعدة. ووفقاً لإحصاءات نهاية عام 2021، كان معظم المشردين عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية (6,8 ملايين) وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية) (4,6 ملايين) وأفغانستان (2,7 ملايين) وجنوب السودان (2,4 ملايين) وميانمار (1,2 مليون) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (900 000). وظلت الأوضاع الإنسانية الصعبة في إثيوبيا ونيجيريا وموزامبيق وجنوب السودان والسودان واليمن وفي منطقة الساحل الأوسط مثيرة للقلق. وبحلول حزيران/يونيه 2022، أعلنت المفوضية عن 37 حالة طوارئ في 25 بلداً، في سياق الاستجابة لحالات الطوارئ الجديدة. وفي عام 2021، أرسلت ما قيمته 47,6 مليون دولار من مواد الإغاثة الأساسية الخاصة بالطوارئ من مخزوناتاها العالمية السبعة للطوارئ. وبالنظر إلى العدد المتزايد من حالات الطوارئ، رُفعت قدرة إدارة المخزونات العالمية من أجل مساعدة ما مجموعه مليون شخص.
- 5- ومع تخفيف القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19 وإعادة فتح الحدود، زادت العودة الطوعية للاجئين بنسبة 71 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020. وعاد حوالي 429 300 لاجئ و3,2 ملايين من المشردين داخلياً إلى بلدانهم ومناطقهم الأصلية في 2021. ورغم أن الجائحة قد استمرت في التأثير على توفير حلول للاجئين في بلدان ثالثة، فقد أعيد توطين حوالي 57 500 لاجئ حسب الإحصاءات الحكومية، ويمثل هذا العدد زيادة بنسبة الثلثين مقارنة بالعام السابق، لكنه أقل بكثير من الاحتياجات العالمية.
- 6- وبعد مشاورات واسعة على نطاق المفوضية، تم تجديد التوجهات الاستراتيجية لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للفترة 2022-2026. وتركز هذه التوجهات على التزام المفوضية بتعزيز القدرات على التأهب والاستجابة، مع الانتقال من النهج القصيرة الأمد إلى النهج الطويلة الأمد التي تعزز القدرة على الصمود والإدماج والحصول على الحقوق.

(1) يمكن الاطلاع على الأرقام المحدثة باستخدام محرك البحث عن بيانات اللاجئين لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وهو متاح في <https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download?url=3HMho5>.

(2) لا يشمل هذا العدد 5,8 ملايين لاجئ مشمول باختصاص وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

الفصل الثاني

الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

7- أصدرت الجمعية العامة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في قرارها 151/73⁽³⁾. ولا يزال الاتفاق العالمي ضرورياً لتقاسم الأعباء والمسؤوليات بفعالية أكبر، لا سيما من خلال الوفاء بالتعهدات التي أعرب عنها في المنتدى العالمي للاجئين ومن خلال المبادرات ذات الصلة. وحتى أيار/مايو 2022، وردت تقارير مرحلية عن أكثر من نصف عدد جميع التعهدات المُعرب عنها، التي يجري تنفيذ 74 بالمائة منها، وشملت هذه التقارير التعهدات التي نُفذت ونسبتها 20 بالمائة تقريباً⁽⁴⁾. وتواصلت الجهود لمطابقة التعهدات السياسية للبلدان المضيفة مع تعهدات الدعم المالي والمادي والتقني، وقد تحقق العديد من المطابقات الناجحة⁽⁵⁾. وظهرت شراكات جديدة، بما في ذلك التعاون مع مؤسسة فودافون لمنح 500 000 لاجئ وطالب من المجتمعات المضيفة إمكانية الحصول على تعليم رقمي عالي الجودة بحلول عام 2025.

8- وفي تقرير مؤشرات الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي بدأ إصداره في عام 2021، قُيِّم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الأربعة للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وهي تخفيف الضغط على البلدان المضيفة، وتعزيز قدرة اللاجئين على الاعتماد على الذات، وزيادة إمكانية الحلول المتمثلة في قبول اللاجئين في بلدان ثالثة، وتهيئة الأوضاع في البلدان الأصلية بما يكفل عودة اللاجئين إليها بأمان وكرامة⁽⁶⁾. ويشير التقرير إلى إحراز تقدم ملموس من خلال زيادات في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان المضيفة ذات اقتصادات نامية وفي إقامة شراكات لدعم الاستجابات الشاملة، ومن خلال تنفيذ تدابير سياسية لتخفيف من حدة الفقر وتحقيق العودة الطوعية والاندماج المحلي وإعادة التوطين وتدابير كسب العيش. ومع ذلك، أقر التقرير أيضاً بأنه ينبغي بذل المزيد من الجهود ودعا إلى التعجيل بتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، بما في ذلك تنويع وتوسيع نطاق الدعم وتحديد نهج مبتكرة لتمويل حالات اللاجئين.

9- وقد أكدت الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة التزامها بالقاطع بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في اجتماع المسؤولين الرفيعي المستوى الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2021. وأعلن عن ستين تعهداً جديداً ومبادرة جديدة، واعتمدت 20 توصية مع إجراءات مقابلة لها، بغية توجيه العمل من أجل المنتدى العالمي الثاني للاجئين المزمع عقده في عام 2023.

(3) A/73/12 (الجزء الثاني).

(4) UNHCR, Pledges and Contributions Dashboard، متاح في

<https://globalcompactrefugees.org/channel/pledges-contributions>

(5) UNHCR, Asylum Capacity Support Group tracker of pledging entities and matches، متاح في

<https://acsg-portal.org/acsg-matches/>

(6) UNHCR, "Global compact on refugees indicator report 2021", 16 November 2021، متاح في

<https://data2.unhcr.org/en/documents/details/89698>

الفصل الثالث الحماية

ألف - اللاجئين

10- بلغ عدد اللاجئين المشمولين بولاية المفوضية 21,3 مليون شخص بحلول نهاية عام 2021. واستضافت تركيا أكبر عدد من اللاجئين، وهو 3,8 ملايين شخص، ومعظمهم من السوريين. وسُجِّل ثاني أكبر عدد من اللاجئين، وهو 1,8 مليون شخص، في كولومبيا وأغلب هؤلاء اللاجئين من الفنزويليين. وكان ما مجموعه 1,5 مليون لاجئ، معظمهم من جنوب السودان (63 في المائة) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (23 في المائة)، يعيشون في أوغندا حتى نهاية عام 2021. واستضافت البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل 83 في المائة من اللاجئين في العالم، في حين وفرت أقل البلدان نمواً اللجوء لنسبة 27 في المائة، أو ما يعادل 7 ملايين شخص، من المجموع العالمي.

11- وفي عام 2021، زاد عدد طلبات اللجوء الفردية المسجلة الجديدة في جميع أنحاء العالم بنسبة 25 في المائة، مقارنة بالعام السابق، من 1,1 مليون إلى 1,4 مليون طلب. وظل هذا العدد أقل مما كان عليه قبل جائحة كوفيد-19، ويرجع ذلك في الغالب إلى استمرار قيود السفر والحواجز التي يواجهها طالبو اللجوء للوصول إلى الأراضي التي يقصدونها. وقُدِّم حوالي 81 700 طلب جديد باستخدام إجراءات إقرار صفة اللاجئ في إطار ولاية المفوضية، و700 طلب من خلال الإجراءات المشتركة بين المفوضية والدول، و1,3 مليون طلب من خلال الإجراءات الوطنية.

12- ومع دخول جائحة كوفيد-19 عامها الثاني، واصلت الدول والمفوضية تطبيق ممارسات مبتكرة للحفاظ على عمل أنظمة اللجوء بشكل عادل وفعال. وطوال فترة الجائحة، عملت المفوضية مع الدول لكي تقي بالتزاماتها القانونية الدولية تجاه طالبي اللجوء وقدمت التوجيه والمشورة الفنية بشأن كيفية حماية حقوق اللاجئين مع حماية الصحة العامة في الوقت نفسه. وفي أيار/مايو 2022، دعت المفوضية البلدان العشرين التي لا تزال تمنع الحصول على اللجوء بسبب تدابير الصحة العامة المتصلة بكوفيد-19 إلى رفع هذه التدابير.

13- ورُوِّجت المفوضية للممارسات الجيدة في البلدان البالغ عددها أكثر من 50 بلداً التي قامت فيها بإجراءات إقرار صفة اللاجئ في إطار ولايتها، ولا سيما في آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأُتيحت دورة تدريبية على الإنترنت بشأن إقرار صفة اللاجئ، وقدمت المفوضية الدعم التشغيلي لمعالجة طلبات اللجوء وإدارة الحالات المتراكمة. وأطلقت جنوب إفريقيا مشروعاً طموحاً متعدد السنوات، بالاشتراك مع المفوضية للتقليل من تراكم الطعون واستكشاف سبل تحسين الإجراءات في المرحلة الابتدائية.

14- وأُحرز تقدم في الوفاء بتعهدات توفير اللجوء في إطار الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وحددت المفوضية فرص المطابقة وشاركتها مع الكيانات ذات الصلة⁽⁷⁾. وقدمت إسواتيني وهولندا تعهدين جديدين مرتبطين بتعزيز أنظمة اللجوء، وأنجزت ثلاث مطابقات جديدة في إطار آلية المطابقة، وهي نيوزيلندا مع الفلبين، ووكالة الاتحاد الأوروبي للجوء مع النيجر، والدنمارك مع كينيا. وكان الهدف من التعهدات والمطابقات الإضافية هو تعزيز أنظمة اللجوء وتشجيع تبادل الخبرات التقنية والممارسات الجيدة.

(7) UNHCR, "Matching pledges", Global Compact on Refugees Digital Platform، متاح في <https://globalcompactrefugees.org/article/matching-pledges>

15- واستُخدمت ترتيبات مبسطة لتوفير إمكانية الحصول فوراً على الحماية والخدمات لتكميل نظام اللجوء. وأظهرت دول كثيرة أنه على الرغم من السياقات الصعبة، من الممكن متابعة هذه الترتيبات على أساس جماعي. ورحبت المفوضية بقرار الاتحاد الأوروبي تطبيق التوجيه المتعلق بالحماية المؤقتة في حالة المشردين من أوكرانيا. وفي السودان، طُبِّقت منهجية أولية فعالة للاعتراف بصفة اللاجئ للوافدين الجدد الفارين من النزاع في شمال إثيوبيا. وواصلت إثيوبيا والبرازيل والمكسيك تنفيذ طرائق متباعدة، بما في ذلك إجراءات مبسطة لبعض الجنسيات، لضمان إجراءات عادلة وفعالة، على الرغم من زيادة عدد طلبات اللجوء.

باء - التشرد الداخلي

16- بحلول نهاية عام 2021، استجابت المفوضية لحالات التشرد الداخلي في 33 بلداً. وفي حين لا يزال النزاع والعنف السببين الرئيسيين للتشرد الداخلي، فقد تشرد العديد من الأشخاص أيضاً بسبب الكوارث والأحداث المتصلة بالمناخ. وحدثت حالات تشرد داخلي جديدة واسعة النطاق في عدة بلدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في إثيوبيا وأفغانستان وأوكرانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان وموزامبيق وميانمار.

17- وكُلفت المفوضية، بصفتها عضواً أساسياً في الفريق التوجيهي المعني بإيجاد حلول للتشرد الداخلي، بتعزيز نهج الأمم المتحدة المتمثل في توحيد الأداء على الصعيدين العالمي والقطري. وأنشأت المفوضية فريق خبراء الحماية المعني بالمشردين داخلياً، بالتعاون مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، لتعزيز الإرادة السياسية والقيادة الوطنية من أجل استجابات أقوى لطلبات الحماية.

18- وفي إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، قادت المفوضية مجموعة الحماية العالمية و29 مجموعة من مجموعات الحماية الوطنية البالغ عددها 32 مجموعة، حيث قدمت المساعدة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي وخدمات حماية الطفل وعالجت حالات العنف الجنساني. وقد اشترك في قيادة المجموعة العالمية المعنية بالإيواء والمجموعة العالمية المعنية بتنسيق المخيمات وإدارتها كل من المفوضية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة.

19- وقادت المفوضية 16 مجموعة من المجموعات النشطة المعنية بتوفير المأوى البالغ عددها 31 مجموعة، و19 آلية شبيهة بهذه المجموعات. وبالعامل مع 470 شريكاً، قدمت المفوضية المأوى ومواد الإغاثة الأساسية لأكثر من 10,6 ملايين من المشردين داخلياً، يمثلون 54 في المائة من جميع الأشخاص الذين قُدمت لهم المساعدة. ومكّن الدعم المخصص المجموعة العالمية المعنية بالإيواء من حشد الجهود الرامية إلى توفير استجابات إنسانية ومراعية للمناخ فيما يخص المأوى والتوطين، بما في ذلك تغييرات في مواصفات معدات الإيواء، وإدخال تدابير صديقة للبيئة، والتحول نحو التدخلات القائمة على السوق المحلية. ومن خلال عمليات جديدة في إثيوبيا وأفغانستان وأوكرانيا وبوركينا فاسو، قادت المفوضية أو شاركت في قيادة 20 مجموعة من بين 25 مجموعة معنية بتنسيق المخيمات وإدارتها وما يشابهها من آليات.

20- ولتعزيز البيئة القانونية والسياساتية لحماية المشردين داخلياً، قدمت المفوضية المساعدة التقنية وبناء القدرات للجهات صاحبة المصلحة الحكومية والحكومية الدولية المعنية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا.

جيم - تدفقات الهجرة المختلطة

21- في سياق التدفقات المختلطة للمهاجرين واللاجئين، عززت المفوضية احترام حقوق هاتين الفئتين من الأشخاص. وعززت المفوضية الشراكات الرئيسية، بما في ذلك التنسيق المشترك بين الوكالات مع المنظمة الدولية للهجرة وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، من أجل قيادة استجابة متعددة القطاعات، والتعاون مع الأفرقة العاملة وفرق العمل على الصعيدين القطري والإقليمي. وشاركت المفوضية في المنابر الحكومية الدولية العالمية والإقليمية الرئيسية المعنية بالهجرة، ولا سيما المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين، وشاركت في عمليات التشاور الإقليمية. ورحبت المفوضية بالإعلان المتعلق بالهجرة والحماية، المعتمد في مؤتمر قمة الأمريكتين، الذي عُقد في لوس أنجلوس، بكاليفورنيا، في الولايات المتحدة الأمريكية، في حزيران/يونيه 2022. وتعهد عشرون بلداً بتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية لتهيئة الظروف للهجرة الآمنة والمنظمة والإنسانية والنظامية وتعزيز أطر الحماية والتعاون الدوليين. ومن خلال شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، دعمت المفوضية تطوير أدوات بناء القدرات وتوجيه السياسات بشأن تغير المناخ والهجرة، ومسارات الهجرة النظامية، وإمكانية الحصول على الخدمات وبدائل الاحتجاز.

22- وساهمت المفوضية في البحث ووضع السياسات وتقديم المشورة التقنية بصفتها المؤسسة التي ترأس فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالاتجار بالأشخاص. وعُززت الاستجابات في مجال مكافحة الاتجار عن طريق المشاورات الإقليمية وقنوات تبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة في الخطوط الأمامية لمكافحة الاتجار. وعملت المفوضية مع المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها. وساهمت في التقرير الذي أعده هذا الأخير بشأن الصلة بين التشرد وأشكال الرق المعاصرة، وبحث فيه ضعف طالبي اللجوء واللاجئين وعديمي الجنسية والمشردين داخلياً ومخاطر الممارسات الشبيهة بالرق التي يواجهونها كالعامل الجبري وعمالة إساءة الدين والعبودية المنزلية⁽⁸⁾.

23- وعملت المفوضية مع الحكومات والمجتمع المدني ومجتمعات اللاجئين من أجل تقديم المشورة بشأن المخاطر، وتعزيز الاستجابات في مجالات البحث والإنقاذ والإنزال على المستوى الإقليمي، ومساعدة المحتاجين إلى الحماية الدولية. وعلى سبيل المثال، حُدّد ما مجموعه 6 000 شخص متتقل في بوركينا فاسو، وأُحيل أكثر من 1 300 منهم إلى خدمات الحماية. وبموازاة ذلك، دعت المفوضية إلى تعزيز قدرات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط وعلى طول الساحل الأطلسي لغرب إفريقيا وفي بحر أندمان. وحددت المفوضية ممارسات جيدة في إندونيسيا، حيث وُضعت إجراءات تشغيل لضمان تنسيق عمليات الإنقاذ في البحر والإنزال، على النحو المنصوص عليه في التشريعات التي تنظم الاستجابة للوافدين الجدد.

دال - التعليم

24- واجه الأطفال والشباب المشردون وعديمو الجنسية حواجز كبيرة في الحصول على التعليم، بما في ذلك الافتقار إلى الوثائق، ورداءة نوعية المواد التعليمية، والأعراف الثقافية، مما أعاق وصول الفتيات إلى المدارس. وقد أجبر الفقر العديد من الأطفال والشباب في سن التعليم الثانوي على البحث عن عمل. ويواجه من أكملوا تعليمهم الثانوي تحدياً أكبر من أجل الوصول إلى التعليم العالي.

25- وتقيد التقديرات بأن 48 في المائة من الأطفال اللاجئين ما زالوا غير ملتحقين بالمدارس على الصعيد العالمي. وزاد عدد عمليات المفوضية التي تقدم تقارير عن التعليم، وتقدم أكثر من 40 عملية بيانات وتقدم أكثر من 20 عملية معلومات عن معدلات النجاح في الامتحانات الوطنية. وجمعت المفوضية معلومات عن السياسات والتشريعات المتعلقة بإمكانية حصول اللاجئين على التعليم في أكثر من 90 بلداً، مما أفاد في جهود الدعوة. وأطلقت المفوضية أيضاً تحدي التعليم الشبكي للاجئين في اجتماع المسؤولين الرفيعي المستوى ورُوجت لهذه المبادرة في قمة ريوارد في كانون الأول/ديسمبر 2021، بهدف حشد المزيد من الالتزامات والشراكات لصالح المبادرات الرقمية التي تشمل بشكل هادف مجتمعات المشردين.

26- وظل من الصعب ضمان التحاق الأطفال والشباب اللاجئين بنظم التعليم الوطنية في غضون ثلاثة أشهر من وصولهم، تماشياً مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، ويرجع ذلك أساساً إلى استمرار النزاع وعدم الاستقرار في سياقات الطوارئ. وفي السودان، قُدم الدعم في الموقع وعن بعد لتعزيز إدماج اللاجئين من إثيوبيا في نظام التعليم الوطني. وفي البلدان التي تعاني من حالات تشرد معقدة وطويلة الأمد، مثل العراق، ساعد اعتماد سياسة إدماج اللاجئين في مجال التعليم على تعزيز مشاركة اللاجئين في التعليم الرسمي وتسهيل فرص التعلم الأخرى.

27- وعُززت الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات غير الحكومية والدول والجهات المانحة عن طريق الفريق العامل المعني بالتعليم المعجل التابع للشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ، بغية زيادة فرص حصول المتعلمين الأكبر سناً والشباب بشكل عادل على التعليم النظامي وغير النظامي. وعملت المفوضية مع برنامج "علم طفلاً" من أجل التقليل إلى أدنى حد من حالات الانقطاع عن الدراسة، ودعم العودة إلى المدرسة، وتشجيع الالتحاق بالمدارس في صفوف الأطفال المشردين في 14 بلداً. وقُدم الدعم المحدد الهدف للفتيات والأطفال اللاجئين من ذوي الإعاقة الذين كانوا أكثر عرضة للانقطاع عن الدراسة بسبب الضغوط الاقتصادية والعوامل الأخرى التي نشأت أثناء الجائحة.

28- وبدعم من المفوضية، قدم صندوق مبادرة ألبرت أينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين، المعروف باسم DAFI، منحاً دراسية إلى 300 8 لاجئ شاب لتمكينهم من الحصول على التعليم العالي، في 55 بلداً في عام 2021، بما في ذلك في بلدين مشاركين حديثاً وهما صربيا وكازاخستان. ومع ذلك، فإن تلك المنح لا تغطي سوى جزء بسيط من الاحتياجات الفعلية. وكان البرنامج بمثابة حجر الزاوية لخريطة طريق المفوضية الرامية إلى أن يكون 15 في المائة من الملتحقين بالمدارس من الشباب اللاجئين بحلول عام 2030. وأدت حملة المفوضية "الطموح للأفضل"، الرامية إلى تمكين 1 800 لاجئ إضافي في جميع أنحاء العالم من الحصول على التعليم العالي بحلول عام 2023، إلى جمع أكثر من 7 ملايين دولار لمثل هذه المنح الدراسية.

هاء - فرص كسب العيش والإدماج الاقتصادي

29- أظهرت الدراسة الاستقصائية العالمية التي أجرتها المفوضية بشأن سبل العيش والإدماج الاقتصادي⁽⁹⁾ أنه في عام 2021 كان يعيش 62 في المائة من اللاجئين في بلدان ذات فرص محدودة للحصول على عمل رسمي، و59 في المائة في بلدان تقيد فرص اللاجئين في تسجيل مؤسسات تجارية وتشغيلها، و60 في المائة في بلدان يحصل فيها اللاجئون على حقوق محدودة في استخدام الأراضي

(9) أجريت الدراسة الاستقصائية بهدف فهم البيئة العالمية والنهج التشغيلية للنهوض بالإدماج الاقتصادي وفرص كسب العيش. وشملت الدراسة ما مجموعه 123 عملية للمفوضية تقدم خدمات إلى 98 في المائة من اللاجئين في العالم.

لأغراض الزراعة. ويعيش 56 في المائة من اللاجئين في بلدان لا تشكل فيها وثيقة هوية اللاجئين شكلاً من أشكال تحديد الهوية المعترف بها قانوناً من أجل فتح حساب مصرفي.

30- وفي عام 2021، خصصت المفوضية 140,6 مليون دولار لأنشطة كسب العيش والإدماج الاقتصادي، بما في ذلك 13,6 مليون دولار للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 في 30 بلداً، وكانت أكبر المخصصات في بوركينا فاسو وتشاد والكاميرون. وشملت التدخلات المحددة للمفوضية دعم الحد من الفقر، من خلال نهج التدرج، وهو عبارة عن مجموعة متسلسلة من المساعدة الاجتماعية والاقتصادية تهدف إلى بناء قدرة الاعتماد على الذات اقتصادياً. والتحق أكثر من 11 000 مشرد قسراً، في أكثر من 75 بلداً، بمنصة كورسييرا للاجئين، بزيادة قدرها 27 في المائة مقارنة بعام 2020. وسمحت هذه المبادرة للأشخاص المشردين قسراً بالحصول على شهادات باستكمال دورات مجانية تقدمها جامعات ومؤسسات تعليمية في جميع أنحاء العالم.

31- وعلى الرغم من الاضطرابات التي شهدتها سلاسل القيمة العالمية، فقد زاد توافر المنتجات التي يصنعها اللاجئون بدعم المفوضية والتي تحمل العلامة التجارية MADE51، ليشمل 23 بلداً. ومكنت هذه المبادرة 3 100 حرفي من اللاجئين ومن البلدان المضيفة من كسب الدخل، واستمرت 30 مؤسسة اجتماعية شريكة في التزامها بإقامة شراكات مع مجموعات الحرفيين اللاجئين. وجرى التعاون مع شركات القطاع الخاص، حيث عمل حرفيون من اللاجئين في سبعة بلدان على طلبات كبيرة الحجم لعلامات تجارية عالمية. وقدم ائتلاف تخفيف حدة الفقر، الذي يضم المفوضية والشراكة من أجل الإدماج الاقتصادي التابعة للبنك الدولي و13 منظمة غير حكومية، الدعم من أجل الاعتماد على الذات إلى 60 000 أسرة معيشية من اللاجئين ومن المجتمعات المضيفة.

32- وأصدرت المفوضية تكليفاً بوضع خرائط طريق لتعميم الخدمات المالية في بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، وتلت ذلك حلقة عمل مع المنظمين ومقدمي الخدمات المالية بهدف تعزيز وصول اللاجئين وغيرهم من المشردين قسراً إلى الخدمات المالية الرسمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا. وبالإشتراك مع منظمة العمل الدولية، أجرت المفوضية تقييمات شاملة لأنظمة السوق في مصر ونيبال، وكذلك في أوروبا وكوراساو، ونفذت توصيات صادرة عن تقييم سابق أجري في إكوادور. وتهدف التقييمات إلى زيادة نجاح عمليات إدماج المشردين قسراً في اقتصادات البلدان المضيفة لهم.

33- ولتعزيز اعتماد المشردين داخلياً على أنفسهم، دعمت المفوضية أنشطة بناء المهارات، وتقديم منح لإنشاء مشاريع تجارية جديدة، وإعادة بناء الهياكل الأساسية في جنوب السودان والفلبين وكولومبيا.

واو - المساعدة النقدية

34- ركزت سياسة المفوضية بشأن المساعدات النقدية للفترة 2022-2026 على زيادة استخدام النقد في حالات الطوارئ، وتحسين الحماية، وتعزيز القدرة على الصمود، وتشجيع الإدماج، وضمان الوصول إلى الخدمات المحلية بطريقة مستدامة. واستثمرت المفوضية في التنسيق الفعال للمساعدات النقدية في جميع العمليات وقدمت ما يقرب من 670 مليون دولار إلى 9,3 مليون شخص في أكثر من 100 بلداً، بما في ذلك أفغانستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن.

35- واستفاد حوالي 6 ملايين شخص من المدفوعات الرقمية في 48 بلداً. ولدى خمسة وعشرين في المائة منهم إمكانية الوصول إلى حسابات مملوكة بالكامل إما مصرفية أو بالأموال المتنقلة وهذا سبيل نحو تعميم الخدمات المالية. ومن عام 2020 إلى عام 2021، بدأت 26 عملية قطرية إضافية في

استخدام نظام CashAssist، وهو نظام المفوضية للإدارة النقدية، الذي يمكّن من المساءلة الشاملة فيما يخص السكان المتضررين ويضمن استجابة فعالة.

36- ونتيجة لرصد ما بعد توزيع المساعدة النقدية في 44 بلداً، وجدت المفوضية أن هذه المساعدة كانت فعالة في الاستجابة لاحتياجات المشردين وتحسين رفاههم بشكل عام. وحسب 95 في المائة من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع، فقد أدت المساعدة النقدية إلى تحسين ظروفهم المعيشية وساعدت في تقليل التوتر. وكشفت البيانات التي جُمِعت عالمياً أن المستفيدين استخدموا المساعدة النقدية غير المقيدة لتلبية الاحتياجات الأساسية، بسبل منها شراء الطعام (88 في المائة) ومستلزمات النظافة (40 في المائة) ودفع الإيجار (35 في المائة).

37- وباستخدام التكنولوجيا المالية الآمنة، مع تدابير دقيقة لحماية البيانات، زودت المفوضية من شردهم النزاع المسلح في أوكرانيا بالمساعدة النقدية بشكل آمن وسريع. وفي حزيران/يونيه 2022، كانت المفوضية تستعد لتقديم مساعدة نقدية متعددة الأغراض لأكثر من مليون مشرد داخلي ولاجئ من أوكرانيا.

زاي - الاحتياجات الخاصة

38- استندت المفوضية في جميع عملياتها إلى التزامها الطويل الأمد بإدماج منظورات السن والنوع الاجتماعي والتنوع في سياساتها وبرامجها وأنشطتها في مجال الدعوة. وعُزِّزت النهج التشاركية، بسبل منها التماس آراء اللاجئين والمشردين وعديمي الجنسية لتوجيه الخطط والتدخلات.

39- وظلت المساواة بين الجنسين من الالتزامات الأساسية للمفوضية؛ وتحسنت مشاركة المرأة في الهياكل القيادية والإدارية في 25 حالة من أصل 48 حالة (52 في المائة) من حالات اللاجئين والمشردين داخلياً. وكانت الزيادة ملحوظة بشكل خاص في 16 حالة من أصل 32 حالة تشرد في أفريقيا، حيث شاركت النساء بنشاط في صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي، مما ساعد المفوضية على تلبية احتياجات الحماية وتحديد حلول لتشرد النساء والفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المفوضية إشراك النساء في تصميم سبل العيش والتدخلات الاقتصادية.

40- ويواجه الأطفال تحديات خاصة في مجال الحماية تفاقمت بسبب الجائحة. وقد عملت 92 في المائة من عمليات المفوضية البالغ عددها 65 التي تقدم تقارير عن حماية الطفل على تعزيز النظم الوطنية لحماية الطفل والإجراءات الصديقة للطفل، وعززت 86 في المائة من هذه العمليات الجهود الرامية إلى إنشاء آليات للتنسيق وشراكات وبرامج في مجال حماية الطفل. وقدمت نفس النسبة من العمليات، أي 86 في المائة، خدمات لحماية الطفل، وزادت من إجراء تقييمات المصالح الفضلى للطفل على الصعيد العالمي بنسبة 16 في المائة، بعد انخفاض بنسبة 18 في المائة في عام 2020. وشاركت 64 في المائة من العمليات في أنشطة لبناء قدرة الأطفال على الصمود وبناء مهاراتهم الحياتية، بما في ذلك من خلال التعليم أو الرياضة أو الفن.

41- وأحرز تقدم أيضاً على المستوى الإقليمي. واستجابةً لتدفق اللاجئين من أوكرانيا، أنشأت المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) مراكز الدعم المسماة "نقاط زرقاء" الخاصة بالأطفال والأسر في عدة بلدان أوروبية. وقدم أخصائيو الحالات المهنيون المدربون، وخبراء الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، ومقدمو المساعدة القانونية خدمات المشورة والحماية التي تهدف إلى التصدي للمخاطر التي يواجهها هؤلاء اللاجئين، بما في ذلك العنف الجنساني والعنف ضد الأطفال والضيق والانفصال عن الأسرة. وفي بيلو وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ومالي والنيجر، أُدرج اللاجئون وطالبو اللجوء في النظم الوطنية لحماية الطفل.

42- ولتوفير إمكانية الوصول الآمن والكافي وفي الوقت المناسب إلى خدمات إنقاذ الأرواح العالية الجودة للأشخاص الناجين والأشخاص المعرضين لخطر العنف الجنساني، وسعت المفوضية نطاق تقديم الخدمات المتكاملة وعن بعد، بما في ذلك إمكانية الوصول على مدار الساعة إلى خطوط الاتصال المباشر ومسارات الإحالة المحدثة. وتلقى الناجون من العنف الجنساني الدعم النفسي والاجتماعي وحصلوا على الرعاية الصحية والخدمات الأمنية والقانونية والمساعدة النقدية. وساعدت الأماكن الآمنة التي وفّرت للنساء والفتيات في السودان والهند وفي جميع أنحاء الأمريكتين على بناء ثقتهن وتمكينهن. ونتيجة لذلك، التمس المزيد من الناجين المساعدة، وساهم الدعم المقدم في الحد من استمرار مخاطر من قبيل زواج الأطفال والاتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي. وفي حين أعاق جائحة كوفيد-19 هذه الجهود في العديد من المناطق، تم التغلب على بعض التحديات من خلال الاعتماد على الشبكات المجتمعية الموسعة وإدخال طريقة تقديم الخدمات عن بعد. وفي إطار خطة المفوضية لإيقاد الموظفين، من خلال مبادرة "أمن من البداية"، دعم متخصصون في التصدي للعنف الجنساني الاستجابات لحالات الطوارئ في 11 عملية. وعززوا إمكانية الوصول إلى خدمات الوقاية والاستجابة لصالح 74 200 شخص من المشردين قسراً وإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية المتصلة بالعنف الجنساني لصالح 67 500 شخص من المشردين قسراً. وواصلت المفوضية مراعاة التخفيف من مخاطر العنف الجنساني في مختلف القطاعات التقنية.

43- واستثمرت المفوضية في توفير الحماية والحلول لمعالجة حالات المشردين قسراً وعديمي الجنسية من المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية. ووضعت المفوضية مواد تدريبية وإرشادية، وأنشأت أماكن آمنة وخدمات شاملة للجميع، ودعمت المنظمات العاملة في الخطوط الأمامية والموظفين المدربين والشركاء. وبعد اجتماع المائدة المستديرة بشأن الحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، الذي عقد في عام 2021، وسعت المفوضية ائتلاف الجهات الفاعلة العاملة في هذه المجالات.

44- وكان ما يقرب من 13 مليون شخص ذي إعاقة من بين المشردين قسراً في عام 2021. وأحرزت المفوضية تقدماً في الوفاء بمؤشرات استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وأدرجت المفوضية المجموعة الموجزة للأسئلة المتعلقة بالإعاقة التي وضعها فريق واشنطن في منهجية تحديد الهوية والإحصاء لنظامها الخاص بالتسجيل والمسوحات السكانية الأخرى. وقدمت عملياتها خدمات محددة الأهداف لما يقدر بنحو 480 000 شخص من ذوي الإعاقة في عام 2021، بمن فيهم أكثر من 7 600 طفل من ذوي الإعاقة. وفي أفغانستان، دعمت مجموعة الحماية التي تقودها المفوضية، في مجالات مسؤوليتها الأربعة، حوالي 144 000 شخص من ذوي الإعاقة.

45- وقدمت المفوضية لكبار السن خدمات محددة الأهداف، بما في ذلك إمكانية الحصول على التعليم الجامع، والمساعدة النقدية، والحماية، والمشورة، وإعادة التأهيل، والأجهزة المعينة لدعم استقلاليتهم.

46- واستمر تطور الجائحة في تحريك تدابير الإغلاق، مما أعاق الوصول إلى الخدمات، وضرب نظم الدعم الاجتماعي والاقتصادي، وزاد من الضغط على الصحة العقلية والرفاه النفسي الاجتماعي للاجئين والأشخاص عديمي الجنسية. وتفقر العديد من البلدان المضيفة للاجئين إلى نظام وطني قوي للصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، وتبقى خيارات الإحالة فيها محدودة. وقد دمجت المفوضية الصحة النفسية في الدعم الذي تقدمه لبرامج الصحة العامة ودرّبت العاملين الصحيين على تحديد حالات الصحة العقلية ومعالجتها. وفي عام 2021، قدّم التدريب لأكثر من 1 680 موظفاً من موظفي الرعاية الصحية الأولية في مراكز اللاجئين في 19 بلداً، وذلك باستخدام دليل التدخل لمعالجة الاضطرابات النفسية والعصبية وتعاطي المخدرات في أماكن تقديم الرعاية الصحية غير المتخصصة، الذي نشره

برنامج سد الفجوة في مجال الصحة العقلية المشترك بين منظمة الصحة العالمية والمفوضية. ومن أجل ضمان الرعاية الكافية للأشخاص الذين يعانون من حالات صحية عقلية معقدة وخطيرة، سعت المفوضية إلى توفير أخصائي واحد على الأقل في مجال الصحة العقلية لكل 25 000 لاجئ. وفي عام 2021، أُتيح مهني في مجال الصحة العقلية، وعادة ما يكون ممرضاً نفسياً أو أخصائياً في علم النفس السريري، للسكان في 49 مخيماً من بين 59 مخيماً شملتها الدراسة وفيها أكثر من 25 000 نسمة.

حاء - العمل المناخي

47- على مدار السنة، عانى الناس في كل منطقة من مناطق العالم من الآثار السلبية لتغير المناخ، التي أدت بدورها إلى تفاقم الضعف وإلى التشرد. وجاء أكثر من 80 في المائة من اللاجئين والمشردين داخلياً من البلدان الأكثر عرضة لخطر تغير المناخ في جميع أنحاء العالم؛ واستمر أكثر من 40 في المائة من اللاجئين، و70 في المائة من المشردين داخلياً جراء النزاع، في العيش في بلدان معرضة بشدة لخطر تغير المناخ.

48- وقد حددت المفوضية استجاباتها لحالات الطوارئ المناخية في إطار استراتيجي خاص بالعمل المناخي، كما حددت أهدافاً تتعلق بالعمليات والقوانين والسياسات، فضلاً عن بصمتها البيئية. وأطلقت المفوضية استراتيجية التشغيلية الأولى بشأن القدرة على تحمل تغير المناخ والاستدامة البيئية، للفترة 2022-2025، وتهدف إلى تعزيز الاعتبارات البيئية في جميع استجاباتها التشغيلية، من التأهب إلى إدارة سلسلة الإمداد وتوفير الحماية والحلول للمشردين وعديمي الجنسية.

49- وفي سياق الكوارث وتغير المناخ، قُدمت المساعدة للحكومات في وضع الأطر القانونية والسياسات ذات الصلة، كما حدث في موزامبيق على سبيل المثال. ولكي تعزز المفوضية قدراتها على التنبؤ بالمخاطر المتعددة الأسباب، دخلت في شراكة مع مؤسسات أكاديمية رائدة لإجراء مشروع تحليلات تنبؤية مشترك بين الوكالات دعماً لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وحسّن هذا المشروع التنسيق والتأهب من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي ومخاطر النزاع والتشرد.

50- ولتقليل البصمة الكربونية العالمية للمفوضية بنسبة 45 في المائة قبل عام 2030، أُنشئت مشاريع مختلفة لتسريع الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة. ولكي تقلل المفوضية من أثر عملياتها، حرصت على أن تكون الاستراتيجية البيئية في طبيعة تدخلاتها المتعلقة بالمأوى. واستجابت المفوضية والشريك المحلي جيل ألبينا للاحتياجات السكنية لأكثر من 25 في المائة من السكان المشردين داخلياً في اليمن، الموجودين في الحديدة وحجة، من خلال اتباع نهج أخضر. وأدمجت مواد محلية، مثل حصائر القصب، في المساكن المعاد تصميمها، التي حُولت بعد ذلك إلى وحدات سكنية لأجل أطول. ودعم هذا الحل فرص كسب العيش المحلية وخفّض انبعاثات غازات الدفيئة، من خلال تقليل الاعتماد على شبكات الإمداد الدولية.

الفصل الرابع انعدام الجنسية

51- في عام 2021، احتُفل بالذكرى السنوية الستين لاعتماد اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية في عام 1961، وذلك من خلال تنظيم حدثين محددين للدعوة. ورحبت المفوضية أيضاً بانضمام آيسلندا وتوغو إلى كل من الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية. وفي آذار/مارس 2022، وقعت الفلبين على اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية. ومن بين التعهدات البالغ عددها 279 تعهداً التي قدمتها الدول في الجزء الرفيع المستوى المتعلق بانعدام الجنسية، الذي دعت المفوضية إلى عقده في الدورة السبعين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، والمنتدى العالمي للاجئين، واجتماع المسؤولين الرفيعي المستوى، نُفذ 81 تعهداً تنفيذياً كاملاً أو جزئياً بحلول نهاية عام 2021. ولزيادة مستوى التنفيذ وعدد الالتزامات، نظمت المفوضية حدثاً تقييمياً عالمياً وعدة أحداث تقييمية إقليمية.

52- ولسد الثغرات ومنع حالات انعدام الجنسية بشكل أفضل وتقديم حلول لحالات الأشخاص عديمي الجنسية، عدّل 13 بلداً قوانين وسياسات وممارسات الجنسية. فقد قدمت شيلي ضماناً لمنح الجنسية لجميع الأطفال الذي يولدون على أراضيها والذين سيكونون لولا ذلك عديمي الجنسية. ووسّعت المكسيك حق الوالدين في منح جنسيتهم لأطفالهما المولودين في الخارج. وفي أوروبا، واصلت المفوضية الدعوة إلى إيجاد حلول لحالات الأشخاص عديمي الجنسية الذين تم تحديدهم والحد من حالات انعدام الجنسية. وقامت أرمينيا وأوكرانيا وسلوفاكيا ومقدونيا الشمالية بتعديل تشريعاتها الخاصة بالجنسية لتسهيل تجنيس الأشخاص عديمي الجنسية، وبالتالي توفير سبل للحد من حالات انعدام الجنسية.

53- وساعدت السياسات والممارسات المعززة لتسجيل المواليد في منع حالات انعدام الجنسية. وفي قبرغيزستان، وُضعت إجراءات لضمان تسجيل كل طفل عند الولادة، بغض النظر عن حالة وثائق والديه. وفي الأرجنتين، أُدخلت تحسينات على إجراءات تسجيل المواليد المتأخر. وعقب جهود الدعوة المنسقة التي بذلتها المفوضية وشريكها القانوني، مُنحت المحاكم في البوسنة والهرسك السلطة التقديرية لكي تحدد بشكل قانوني مكان وتاريخ ميلاد الشخص، وذلك للتمكن من تسجيل المواليد. ونشرت المفوضية واليونيسيف مذكرة معلومات أساسية بشأن التمييز على أساس الجنس في تسجيل المواليد، لدعم ما تبذله الدول من جهود الدعوة وما تتخذه من إجراءات⁽¹⁰⁾.

54- ولتعزيز تحديد الأشخاص عديمي الجنسية وحمايتهم، أصدرت ألبانيا وتركمانستان وشيلي وكولومبيا تشريعات تنص على إجراءات تحديد حالات انعدام الجنسية. وخفضت جورجيا رسوم الطلبات المتعلقة بمثل هذه الإجراءات، وأطلقت البرازيل نظاماً جديداً لتقديم الطلبات، للتمكن من معالجة الطلبات بشكل أسرع وتعزيز الحماية وتسهيل التجنس. وفي كوت ديفوار، التي تستضيف واحدة من أكبر مجموعات السكان عديمي الجنسية المعروفة في العالم، تم الالتزام بأعمال وموارد كبيرة من أجل تقييم الحالات الفردية وحماية الأشخاص عديمي الجنسية وخفض حالات انعدام الجنسية. وصدر قرار قضائي يوضح أن الفرد المولود لوالدين مجهولين وُجد وهو طفل في أراضي الدولة يمكنه الحصول على الجنسية الإيفوارية، حتى في مرحلة البلوغ. واعتمدت جورجيا والصومال وناميبيا خطط عمل وطنية لإنهاء حالات انعدام الجنسية، وواصلت جامعة الدول العربية عملها على خطة العمل المتعلقة بالانتماء والهوية القانونية⁽¹¹⁾.

(10) UNHCR, "Sex discrimination in birth registration", background note 6 تموز/يوليه 2021، متاحة في <https://www.refworld.org/docid/60e2d0554.html>.

(11) جامعة الدول العربية، توصيات نهائية بشأن خطة عمل بشأن الانتماء والهوية القانونية، 25 أيار/مايو 2021، متاحة على <https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2021/06/Final-Recommendations-Towards-PoA-on-Belonging-25052021.pdf>.

الفصل الخامس الحلول الدائمة

ألف - الإعادة والعودة الطوعية إلى الوطن

55- مقارنة بالاحتياجات الإجمالية إلى إيجاد حلول دائمة، ظل معدل العودة منخفضاً بسبب استمرار النزاع وانعدام الأمن في العديد من البلدان الأصلية. واستمرت عدة عوامل في التأثير على استدامة عمليات العودة، بما في ذلك قلة توافر الخدمات أو قلة إمكانية الوصول إليها، والبنية التحتية المتضررة أو المدمرة، والتحديات أمام استعادة المساكن والأراضي والممتلكات، وعمليات السلام الهشة أو المتعثرة، والفشل في معالجة الأسباب الجذرية للتشرد.

56- وبحلول نهاية عام 2021، عاد حوالي 429 000 لاجئ إلى بلدانهم الأصلية، ومعظمها في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومناطق البحيرات الكبرى. وعاد حوالي الثلثين منهم (270 200) إلى جنوب السودان، على الرغم من الوضع الإنساني المتردي في البلد الذي أدى إلى مزيد من التشرد القسري. وعاد معظم اللاجئين من جنوب السودان من أوغندا (180 400) والسودان (44 200) وإثيوبيا (28 200). وكان من الصعب التحقق من عدد العائدين إلى جنوب السودان، لأن عمليات العودة كانت تميل إلى التنظيم الذاتي ولأن الوصول إلى مناطق العودة غالباً ما كان مقيداً.

57- وسُجلت عودة أكثر من 65 000 لاجئ إلى بوروندي بحلول نهاية عام 2021، فضلاً عن حوالي 12 000 آخرين بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2022. ويسرت المفوضية أيضاً عودة أكثر من 1 700 لاجئ إلى رواندا. وقدمت المساعدة لأكثر من 300 شخص من أجل العودة إلى الصومال، وحصل 2 300 آخرين ممن عادوا من تلقاء أنفسهم على الدعم عند وصولهم، بما في ذلك من خلال استراتيجية خلق فرص العمل.

58- وفي غرب ووسط أفريقيا، يسرت المفوضية إعادة أكثر من 33 000 لاجئ إلى الوطن في عام 2021، من بينهم 22 000 إلى كوت ديفوار و5 600 إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الفترة بين عام 2011، عندما بدأت العودة الطوعية، وحزيران/يونيه 2022، عاد أكثر من 311 000 لاجئ إلى كوت ديفوار، وهو رقم يمثل 96 في المائة من عدد الأشخاص الذين فروا من البلد. واعتمدت خريطة طريق إقليمية مُحَدَّثة لتشجيع العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج في كوت ديفوار، والإدماج الاجتماعي والاقتصادي والإقامة الدائمة للإيفواريين الذين بقوا في البلدان المضيفة. ودخل تطبيق ليبيريا لبند وقف الحماية فيما يتعلق باللاجئين من كوت ديفوار حيز النفاذ في 30 حزيران/يونيه 2022، مما أنهى حقبة من تشرد مئات الآلاف من اللاجئين الإيفواريين.

59- وبموجب اتفاق ثلاثي مع الكاميرون ونيجيريا، عاد قرابة 4 000 لاجئ إلى نيجيريا. وبدأت المفوضية مشاريع في مناطق العودة لتعزيز الحقوق في السكن والأراضي والممتلكات ولتيسير فرص كسب العيش، بدعم من الجهات الفاعلة في مجال التنمية.

60- وفي الشرق الأوسط، عاد حوالي 36 500 لاجئ إلى الجمهورية العربية السورية. ومع أن المفوضية لم تر أن الوضع مواتٍ لتشجيع على العودة المنظمة على نطاق واسع، فقد عملت مع الحكومة والشركاء لإزالة العقبات التي تعترض العودة الطوعية.

باء - الإدماج والحلول المحلية الأخرى

61- في عام 2021، تم تجنيس ما يقدر بنحو 56 700 لاجئ من 160 بلد أصلي في 23 بلداً مضيفاً، وهذه زيادة بمقدار الثلثين مقارنة بالعام السابق، مما يشير إلى العودة إلى مستويات ما قبل الجائحة. وعلى الصعيد العالمي، أبلغت عن أكبر عدد من اللاجئين المتجنسين في عام 2021 كل من هولندا (45 700) وكندا (6 300) وفرنسا (3 700). وشملت هذه الأرقام 1 700 شخص لم يعودوا الآن عديمي الجنسية.

62- وبدعم من المفوضية، سعت عدة حكومات إلى إدماج اللاجئين وإيجاد حلول محلية أخرى لحالاتهم، مستفيدة من الزخم الذي ولده الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والتعهدات التي قُطعت في المنتدى العالمي للاجئين. وفي كثير من الحالات، قدمت المفوضية المساعدة لإصدار بطاقات الهوية الوطنية، مما يسهل الوصول إلى الخدمات العامة، وتابعت الاستراتيجيات غير القائمة على المخيمات التي تؤيد التماسك الاجتماعي.

63- وفي ليبيريا، نفذت الحكومة استراتيجية للإدماج المحلي للاجئين الإيفواريين. وقد تم تهيئة الظروف لتحقيق المساواة في الحصول على الخدمات والحصول على بطاقات الهوية الوطنية وتصاريح العمل والإقامة، مما سهل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين. وأدت دعوة المفوضية ومساعدتها، المقدمة للحكومات واللاجئين على حد سواء، إلى إصدار تصاريح إقامة للاجئين في ألبانيا ومقدونيا الشمالية. وفي غينيا بيساو، ساعدت المفوضية الحكومة في استكمال تجنيس حوالي 6 200 لاجئ.

64- ونشرت المفوضية والمجلس الدولي للمؤسسات الخيرية ورقة دعوة⁽¹²⁾ في عام 2021 بهدف استكشاف مدى توافر الخيارات المحلية. ودعمت المفوضية وضع استراتيجيات شاملة بقيادة الحكومات، مثل مبادرة الحلول لجنوب السودان والسودان⁽¹³⁾، التي تراعي الإدماج والاستراتيجيات المحلية الأخرى. وفي ألبانيا، ساهمت المفوضية في استراتيجية شاملة وخطة عمل متعددة السنوات للإدماج والتكامل فيما يخص اللاجئين. وفي كينيا، تضمنت خريطة الطريق المشتركة التي وضعتها المفوضية بناء على طلب الحكومة إطاراً للمناقشات بشأن نطاق الفرص المحلية المتاحة للاجئين.

جيم - إعادة التوطين والمسارات التكميلية

65- في عام 2021 زاد عدد اللاجئين المعاد توطينهم بنسبة 67 في المائة مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 57 500 شخصاً وفقاً للإحصاءات الحكومية، لكن هذا العدد ظل أقل بكثير من مستويات ما قبل الجائحة. وفي عام 2021، شكل مستوى إعادة توطين الوافدين 4 في المائة فقط من مجموع 1.4 مليون شخص قُدرت المفوضية أنهم بحاجة إلى إعادة التوطين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان 86 في المائة من اللاجئين الذين قدمت المفوضية حالاتهم إلى الدول من أجل إعادة توطينهم أشخاصاً ناجين من التعذيب والعنف و/أو أفراداً ذوي احتياجات قانونية ومادية و/أو نساء وفتيات مستضعفات بشكل

(12) UNHCR and International Council of Voluntary Agencies, "Local solutions for refugees: key considerations", متاحة في https://globalcompactrefugees.org/sites/default/files/2022-01/Local_solutions_for_refugees_-_key_considerations.pdf.

(13) حكومتا جنوب السودان والسودان، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "بيان مشترك بشأن مبادرة الحلول بشأن 7 ملايين مشرد قسراً"، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021، متاح من <https://www.unhcr.org/news/press/2021/10/615c418c4/joint-statement-igad-unhcr-governments-south-sudan-sudan-solutions-initiative.html>.

خاص. وشكّلت النساء والفتيات 50 في المائة من الحالات المقدّمة، بينما شكّل الأطفال 52 في المائة من مجموع الحالات المقدّمة.

66- وقُدِّمت تسعة عشر في المائة من هذه الحالات على أساس عاجل أو طارئ بسبب احتياجات محددة إلى الحماية. وينحدر معظم اللاجئين من الجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال. وكان أكبر عدد من حالات المغادرة من أجل إعادة التوطين التي يسرتها المفوضية من الأردن وتركيا ورواندا ولبنان ومصر. وبالإضافة إلى ذلك، تم إجلاء أكثر من 700 شخص من ليبيا عن طريق آليات العبور في حالات الطوارئ إلى إيطاليا ورواندا والنيجر في عام 2021.

67- وبينما لا تزال هناك عقبات أمام فرص العمل والتعليم في البلدان الثالثة، استمرت برامج المسارات التكميلية في التوسع على الصعيد العالمي. وبدأت بلدان جديدة، بما فيها أيرلندا، وبلجيكا، وفرنسا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، مشاريع لتتقل اليد العاملة ومسارات تعليمية خاصة باللاجئين.

68- وفي إطار مبادرة إعادة التوطين المستدامة والمسارات التكميلية، نفذت المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة أنشطة لبناء القدرات ودعمت المبادرات التي تهدف إلى تعزيز بيئة ترحيبية من خلال تعبئة المجتمعات المحلية لاستقبال اللاجئين وإدماجهم. وجنّباً إلى جنب مع معهد سياسات الهجرة، ساهمت المفوضية في نتائج رسم خرائط عالمية لإعادة توطين اللاجئين ووضع مسارات تكميلية، بما يشمل المجالات حيث يمكن توسيع نطاق مثل هذه البرامج⁽¹⁴⁾. وأصدرت المفوضية دليل إدماج اللاجئين المعاد توطينهم، وهو نص مرجعي أساسي لإدماج اللاجئين المعاد توطينهم، ويتضمن قوائم مرجعية ونصائح وممارسات جيدة.

(14) Susan Fratzke and others, "Refugee resettlement and complementary pathways: opportunities for growth", Migration Policy Institute متاح في <https://www.migrationpolicy.org/research/refugee-resettlement-complementary-pathways>

الفصل السادس الشراكات

ألف - الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية

69- وفقاً للتوجهات الاستراتيجية للمفوض السامي والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، عملت المفوضية على تنويع شراكاتها وتعزيز التعاون من خلال النهج الذي يربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وقادت المفوضية، كلياً أو جزئياً، عدداً من المبادرات التي قدمت الدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الائتلافات المواضيعية التي ساهمت في برامج البيانات والتحليل وبناء القدرات للجهات الفاعلة المحلية والحكومية. ودعمت المفوضية نظام المنسقين المقيمين بتمويل قدره 2,5 ملايين دولار، من خلال اتفاق الأمم المتحدة لتقاسم التكاليف.

70- وأصدرت المفوضية، بالاشتراك مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة ومكتب التنسيق الإنمائي، تقريراً يوضح التقدم الذي أحرزته كيانات الأمم المتحدة البالغ عددها 15 كياناً التي تعهدت بموجب الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين بإدماج اللاجئين في خطط التنمية والنظم الوطنية. ووافقت الكيانات المشاركة على 10 إجراءات لتسريع الوفاء بالتعهدات المشتركة قبل انعقاد المنتدى العالمي المقبل للاجئين في عام 2023. واستمرت خطط الاستجابة الإقليمية للاجئين في ضمان الربط بين العمل الإنساني والأنشطة المتعلقة ببناء القدرة على الصمود والنهج الإنمائية.

71- وفي الربع الأخير من عام 2021، التزمت المفوضية بتوصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، التي تهدف إلى تعزيز الاتساق بين هذه المجالات. ومن خلال المشاركة في فريق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بمتابعة نتائج التعاون بين مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام، يسرت المفوضية ومنظمة الصحة العالمية إصدار مبادئ توجيهية بشأن النتائج الجماعية، وهي وثيقة حية تهدف إلى ضمان فهم مشترك للتحليلات والتمويل والاستراتيجيات المالية والتنسيق الفعال للمبادرات. كما ساعدت المفوضية في رسم خريطة للممارسات الجيدة في تلك المجالات وساهمت في تصميم أكاديمية "نيكزس" التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لدعم القوة العاملة وتيسير التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، دخلت المفوضية في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وسيادة القانون والحكم المحلي، ومبادرات بناء السلام.

72- وواصلت المفوضية شراكاتها مع المؤسسات المالية الدولية من خلال التعاون الوثيق بشأن وضع السياسات والبرامج وتنفيذها، والبيانات، والتحليلات، وإدارة المعارف، وتنمية الموارد البشرية. وعززت المفوضية شراكاتها الاستراتيجية مع صندوق النقد الدولي، بسبل منها إجراء مشاورات بشأن استراتيجية الصندوق المتعلقة بالدول الهشة والمتأثرة بالنزاع وحوارات سياساتية في كل من الأردن وجمهورية الكونغو الديمقراطية ولبنان.

73- وتعاونت المفوضية مع البنك الدولي من خلال توفير تقييمات منهجية لحماية اللاجئين وأطر سياساتية لدعم الحوار السياساتي وتصميم المشاريع وتنفيذها. وجلب هذا التعاون تمويلاً إنمائياً إضافياً إلى 21 بلداً مضيفاً للاجئين. وبين منتصف عام 2017 ومنتصف عام 2022، خُصص حوالي 3,2 مليارات دولار لما مجموعه 60 مشروعاً في 16 بلداً منخفض الدخل من خلال نافذة المجتمعات المضيفة واللاجئين للمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. ومنذ عام 2016، أدى التعاون مع البنك الدولي من خلال الآلية العالمية للتمويل الميسر إلى توفير ما يصل إلى 800 مليون دولار في شكل منح

لدعم 25 مشروعاً تبلغ قيمتها 6,3 مليارات دولار في خمسة بلدان من البلدان المتوسطة الدخل المضيفة للاجئين.

74- وعزز التعاون مع المصارف الإنمائية الإقليمية المتعددة الأطراف، مثل مصرف التنمية الآسيوي وبنك التنمية الأفريقي. وأبرمت مذكرة تفاهم مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية من أجل معالجة تحديات وفرص التنمية الناتجة عن زيادة التشرّد القسري في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونتيجة لذلك، وافق هذا المصرف على تخصيص مبلغ 300 مليون دولار لدعم الإصلاحات السياسية من أجل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفنزويليين.

باء - العمل المشترك بين الوكالات وشراكات الأمم المتحدة

75- ساهمت المفوضية في تطوير وتنفيذ خطة الأمين العام المعنونة "خطة المشتركة"، ولا سيما فيما يخص مسارات العمل التي قادتها بشأن انعدام الجنسية وسياسات الأمم المتحدة المتعلقة بالعمر والنوع الاجتماعي والتنوع. وعملت أيضاً مع كيانات الأمم المتحدة لزيادة التكامل والخبرة. ومكّن التعاون مع اليونيسف في إطار مخطط العمل المشترك من الوصول إلى حوالي 10 ملايين من اللاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة من خلال تقديم خدمات لهم في مجالات التعليم وحماية الطفل والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وكان الهدف الرئيسي من ذلك التعاون هو زيادة إدماج اللاجئين في النظم الوطنية وضمان تنسيق يمكن توقعه على نحو أفضل منذ بداية حالة من حالات الطوارئ. وساعد برنامج مركز التميز ومحور الاستهداف المشترك بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي على إعطاء الأولوية لمساعدة اللاجئين من أجل تلبية احتياجاتهم الغذائية والأساسية. وأبرمت المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة اتفاقاً إطارياً للعمل، بغية تعزيز التعاون عند الاستجابة لحالات الهجرة المختلطة، وإيجاد حلول دائمة لحالات المشردين داخلياً، وتبادل البيانات لضمان تحقيق أثر أكبر.

76- وعملت المفوضية مع الاتحاد الدولي للاتصالات لتعزيز قدرة المشردين والمجتمعات المضيفة على الاتصال، ووصلت إلى الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. ووضعت خطة عمل إقليمية مشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، تشمل أنشطة محددة تهدف إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين في باكستان وبنغلاديش وماليزيا.

77- وعززت المفوضية ومنظمة الصحة العالمية وتحالف غافي الإنصاف في إتاحة اللقاحات، وقدمت لقاحات للمشردين والمجتمعات المضيفة، ودعمت النظم الصحية المحلية. كما سهلت المفوضية حصول موظفيها وشركائها في الميدان على اللقاحات، مما سمح لهم بالبقاء في الميدان وأداء مهامهم، وعززت المرافق الطبية وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي.

78- وفي إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، قادت المفوضية العمل المتعلق بالمساءلة والإدماج وقادت عملية تقديم الإرشادات بشأن التكيف المحلي مع اتحادات المنظمات غير الحكومية في الصومال. وشملت الإنجازات في هذا الصدد زيادة عدد الأعضاء في المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية وإنشاء مستودع للتكيف المحلي⁽¹⁵⁾ ومنصة تتضمن الإرشادات وأفضل الممارسات بشأن المساءلة والإدماج.

(15) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs of the Secretariat, Inter-Agency Standing Committee, "Result group 1: sub-group on localization online repository" (<https://reliefweb.int/topics/iasc-result-group-1sub-group-localization-online-repository>)

جيم - المنظمات غير الحكومية

79- بناءً على المشاورات الإقليمية التي أجريت في عام 2021، ركزت المشاورات العالمية مع المنظمات غير الحكومية التي عُقدت في حزيران/يونيه 2022 على التكيف المحلي ومشاركة المجتمعات المحلية والعمل المناخي. وقد نُظِّمَت مشاورات منتظمة مع المنظمات غير الحكومية بالاشتراك مع المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية بشأن مواضيع مثل لقاحات كوفيد-19 والحماية والإجراءات القانونية والتنسيق. وخلال الأشهر الأولى من رد الفعل على النزاع المسلح في أوكرانيا، نُظِّمَت اجتماعات إعلامية مواضيعية أسبوعية لتقديم معلومات إلى المنظمات غير الحكومية.

80- وفي عام 2021، وزعت المفوضية قرابة 1,2 مليار دولار على 911 منظمة غير حكومية وطنية ودولية. وكان أكثر من 60 في المائة من شركاء المفوضية في التنفيذ من المستجيبين الوطنيين والمحليين، بما في ذلك الحكومات المحلية، وللسنة الثالثة على التوالي وفَت المفوضية بالتزامها المتعلق بالصفقة الكبرى وحوَّلت 25 في المائة من نفقاتها البرنامجية إلى الشركاء المحليين والوطنيين⁽¹⁶⁾. وقادت المفوضية اتفاق مَنَح جديد مع المنظمات التي يقودها أشخاص من المشردين قسراً في إطار ثنائي عمليات، على نحو يضمن أن يصبح المشردون والمجتمعات المضيفة شركاء متساوين وفعالين. ومنحت المفوضية جوائز لسبع منظمات يقودها لاجئون في عام 2021 ولسبع منظمات تقودها نساء في عام 2022 لحلولها المبتكرة بشأن معالجة مسألة التشرد. ووجدت دراسة استقصائية مستقلة للتصورات شملت أكثر من 700 موظف شريك و84 عملية من عمليات المفوضية أن 92 في المائة من المجيبين هم من المنظمات غير الحكومية، وأن 90 في المائة من المجيبين من المفوضية قد قيموا العلاقة بين المفوضية والشركاء على أنها جيدة أو ممتازة.

دال - القطاع الخاص

81- في عام 2021، جمعت المفوضية مع الشركاء الوطنيين 625,3 مليون دولار (377,2 مليون دولار من مانحين أفراد و248,1 مليون دولار من شركات ومؤسسات ومحسنين)، بما في ذلك أكثر من 281 مليون دولار من التمويل غير المخصص، مما يشكل نمواً من سنة لأخرى بنسبة 16 في المائة، وهذا يتجاوز بكثير هدف جمع 510 ملايين دولار من التبرعات لعام 2021، ويمثل 13 في المائة من التمويل الإجمالي. وبفضل ما قدمته الجهات المانحة الخاصة من تبرعات سخية ومقدمة في الوقت المناسب من أجل حالات الطوارئ، بما في ذلك أكثر من 90 مليون دولار من أفراد وحوالي 177 مليون دولار من شركاء من القطاع الخاص، حصلت المفوضية على الدعم في استجابتها للأزمات الجديدة والمستمرة في جميع أنحاء العالم.

هـ - البرلمانات والسلطات المحلية وشبكات المدن

82- وقعت المفوضية والاتحاد البرلماني الدولي مذكرة تفاهم في آب/أغسطس 2021، تهدف إلى تعزيز التعاون بشأن إشراك البرلمانات وبناء قدراتها ودعم المبادرات والاستجابات الشاملة ونشر المعلومات والممارسات الجيدة المتعلقة بحالات اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية.

(16) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Inter-Agency Standing Committee, “UNHCR engagement in the grand bargain: progress made over the past 5 years” 22 آذار/مارس 2022، متاح في <https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain-official-website/unhcr-engagement-grand-bargain-progress-made-over-past-5-years>

83- وفي ظل إيواء المدن لأكثر من 60 في المائة من اللاجئين في العالم وأكثر من نصف المشردين داخلياً، تشكل السلطات المحلية جهات فاعلة في الخطوط الأمامية لحماية السكان المشردين ومساعدتهم. وقد أصدرت المفوضية مجموعة أدوات لإشراك البلديات، وُضعت بالاشتراك مع فريق سياسة الهجرة. وفي أيار/مايو 2022، تعهدت 36 مدينة بتقديم دعمها للاجئين والمهاجرين من خلال دعوة إلى العمل المحلي، أطلقتها آلية رؤساء البلديات التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، بمشاركة مع المفوضية، في المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية. ومكّن المنتدى المدن من إظهار التزامها السياسي وإجراءاتها وخبراتها فيما يخص المساهمة في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

واو- المجتمع المدني

84- عززت المفوضية، من خلال عملها مع المؤتمر العالمي للأديان من أجل السلام، تعاونها مع مجلس القادة المتعدد الأديان، الذي أنشئ في عام 2021 لدعم الجهود الجماعية التي يبذلها الزعماء الدينيون من جميع المناطق والأديان للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للتشرد القسري من خلال مبادرات بشأن الدعوة العالمية والمصالحة وبناء السلام والتماسك الاجتماعي. وتعهد أعضاء المجلس بالتزامات فردية، عقب اجتماع المائدة المستديرة الثالث الرفيع المستوى الذي عُقد في 9 أيار/مايو 2022، لتعزيز السلام وتقديم الدعم للمشردين قسراً، بسبل منها المشاركة في الدعوة وتشجيع زيادة فرص الحصول على التعليم والسكن وخدمات الصحة العقلية. والتزموا أيضاً بمعالجة حالات انعدام الجنسية والقضاء عليها من خلال دعم حملة "أنا أنتمي" لإنهاء حالات انعدام الجنسية (#IBelong).

85- وللوصول إلى جماهير جديدة ومختلف شرائح المجتمع المدني، استغلت المفوضية قوة الرياضة لإظهار قدرة اللاجئين على الصمود ولمكافحة القوالب النمطية السلبية. وسهلت الشراكة مع اللجنة الأولمبية الدولية والمؤسسة الأولمبية للاجئين وصول اللاجئين إلى الرياضة على مستوى الهواة ومستوى النخبة وضمنت تغطية واسعة من جانب الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي. وتم توقيع اتفاق تعاون جديد مع الاتحاد الأوروبي لكرة القدم لتسهيل إرسال رسائل بشأن قضايا اللاجئين إلى جماهير واسعة خلال بطولة كرة القدم الأوروبية. وأقيمت أيضاً شراكات مع منظمة الكريكت بلا حدود، والاتحاد الدولي للشطرنج، والتأزر الجامعي العالمي في كندا. وأعيد توطين عدد صغير من الرياضيين اللاجئين من خلال مسار تكميلي جديد يركز على الرياضة.

الفصل السابع الإصلاح والمساءلة والرقابة

ألف - التحول

86- استمر العمل في ستة مشاريع ذات صلة في إطار برنامج التحول المؤسسي. والهدف من هذه المشاريع هو تحسين وتحديث الأنظمة المتعلقة بإدارة البرامج، وتمويل الشركاء، والإمدادات، والموارد البشرية، بما يشمل منصة Workday، وإدارة العلاقات الخارجية، من خلال التكنولوجيا السحابية لتحسين العمليات الرئيسية وتبسيطها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المفوضية بسحب وخفض السياسات والتوجيهات الرسمية بنسبة 25 في المائة في إطار عملية التبسيط.

87- ومكّن نظام الإدارة الجديد القائم على النتائج، COMPASS، العمليات من وضع استراتيجيات وخطط متعددة السنوات. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2022، هناك 24 عملية بصدد تنفيذ خطط واستراتيجيات متعددة السنوات وبصدد العمل على إحداث تحول عالمي بحلول عام 2024 والسماح بمزيد من المواءمة مع خطط الأمم المتحدة وشركاء التنمية.

88- وعملت المفوضية أيضاً من أجل إنجاز استثمارات استراتيجية في البيانات والتحول الرقمي. وقد وضعت استراتيجية تحويل البيانات للفترة 2020-2025 من أجل تحسين الوصول إلى البيانات واستخدامها في صنع القرار.

89- وجرت مواءمة الاستراتيجية الرقمية التي أطلقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع خريطة الطريق التي وضعها الأمين العام من أجل التعاون الرقمي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز الدراية والقدرات الرقمية على نطاق المنظمة، فضلاً عن زيادة إمكانية وصول اللاجئين والمشردين داخلياً وعديمي الجنسية إلى التكنولوجيا الرقمية، حتى يكونوا أكثر قدرة على تأمين الحماية والاندماج بشكل أكبر وإيجاد حلول للتشرد وانعدام الجنسية.

باء - المساءلة والرقابة

90- أدت التعليقات الواردة من المديرين ومقدمي خدمات الرقابة المستقلين إلى بدء المفوضية في استعراض إطار الأدوار والمسؤوليات والسلطات الصادر في الأصل في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقد استرشد الاستعراض بنموذج الخطوط الثلاثة المحدّث بشأن الرقابة وإدارة المخاطر، واستفاد من نهج موحد يعكس الأدوار الوظيفية في الإطار التنظيمي للمفوضية.

91- وللاستجابة بمزيد من الفعالية لقضايا مكان العمل، أنشأت المفوضية مكتباً للدعم، بتنسيق من مكتب الأخلاقيات، يوفر للزملاء آلية للمشورة والإحالات والمتابعة. وكُمّل مكتب الدعم هذا بمشروع جارٍ لتعزيز جمع وتحليل واستخدام البيانات المتعلقة بقضايا مكان العمل بهدف التمكين من معالجة هذه القضايا معالجة قائمة أكثر على البيانات.

92- ووفرت المفوضية تجهيزات للعمليات الميدانية من أجل تحسين تحديد سوء السلوك الجنسي ومنعه والتصدي له على نحو أفضل. وشملت الجهود في هذا الصدد إطلاق مواد تعليمية جديدة متعددة اللغات لفائدة موظفي المفوضية والمنظمات الشريكة وتوفير منصة لتسهيل التبادل بين الأقران. وبالتوازي مع ذلك، بدأ العمل بسياسة النهج الذي يركز على الضحايا للتصدي لسوء السلوك الجنسي وأدمجت هذه السياسة في العمليات والإجراءات ذات الصلة.

93- وتواصلت الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز إدارة المخاطر في المفوضية، من خلال تنفيذ استراتيجية مدتها خمس سنوات لإدارة المخاطر، بهدف الوصول إلى مستوى متقدم من اكتمال القدرة على إدارة المخاطر بحلول نهاية عام 2025. وتماشياً مع هذا الهدف، حُدِّدَت المخاطر والفرص بالقياس إلى النتائج المخطط لها، مما أكد الصلة بين المخاطر والنتائج. واستُكملت تقييمات المخاطر المنتظمة بتحليل مخصص للمخاطر، عند الاقتضاء، بما في ذلك بشأن برنامج التحول المؤسسي. وكان هناك 145 سجل مخاطر، منها 7 سجلات إقليمية و 113 سجلاً في الميدان و 25 سجلاً في المقر. وكانت نتيجة استعراض المخاطر الذي أُجري في عام 2022 معدل امتثال بنسبة 100 في المائة. وحدد الاستعراض بنجاح 1 794 خطراً وفرصة.

94- واستأنف مقدمو خدمات الرقابة المستقلون زياراتهم للعمليات، في ظل تخفيف قيود السفر المتصلة بالجائحة. ونسّق مكتب المفتش العام هذه الزيارات لضمان كفاءة وفعالية نظام الرقابة المستقل. وشملت المبادرات المتخذة وضع منصات لتكنولوجيا المعلومات من أجل التعقب الموحد لخطط العمل والتوصيات في مجال الرقابة، وبدء العمل بشراكة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالأمانة لتحديث عمل هذا المكتب باعتباره المراجع الداخلي لحسابات المفوضية.

95- وواصل مكتب المفتش العام الاضطلاع بمهمة قوية ومهنية في مجال التحقيقات، مما يدعم معالجة المفوضية الحازمة لمسائل النزاهة وللشكاوى المتعلقة بسوء السلوك. كما دعم مكتب المفتش العام المبادرات الرامية إلى تعزيز فعالية عمل الكيانات المستقلة والإدارية بشأن مسائل مكان العمل، بما في ذلك مكتب الدعم المعني بشواغل مكان العمل المشار إليه أعلاه.

الفصل الثامن

التبرعات المقدمة لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين

96- بلغت الميزانية النهائية للمفوضية لعام 2021 ما قدره 9,248 مليارات دولار، بما في ذلك أربع ميزانيات تكميلية لتلبية الاحتياجات الطارئة المتعلقة بجائحة كوفيد-19 وحالات إثيوبيا وأفغانستان وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية).

97- وجمعت المفوضية 4,680 مليارات دولار من الاشتراكات في عام 2021، بما في ذلك الاشتراكات المقررة للميزانية العادية للأمم المتحدة البالغة 43,2 مليون دولار. وبلغ إجمالي الأموال المتاحة 5,153 مليارات دولار، مما ترك فجوة تمويلية بنسبة 44 في المائة. وبلغ إجمالي الإنفاق 4,918 مليارات دولار، بزيادة قدرها 1,7 في المائة مقارنة بعام 2020⁽¹⁷⁾.

98- وفي عام 2021، حدث انعكاس مرحب به في الاتجاه نحو خفض مساهمات المانحين المرنة، حيث بلغ إجمالي التمويل المرن 36 في المائة، منه 15 في المائة غير مخصص. وقد وفر ذلك للمفوضية مرونة حيوية فيما يخص تحديد أفضل السبل لحماية ومساعدة الأشخاص الموجودين في حالات مثيرة للقلق والأشخاص الذين هم في أمس الحاجة أو الأكثر عرضة للخطر. وبلغ إجمالي التمويل المتعدد السنوات المتاح للمفوضية 575,1 مليون دولار.

(17) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بالميزانية والنفقات لعام 2021 في الصفحة الشبكية للمفوضية بشأن هذا الموضوع (<https://reporting.unhcr.org/financial?year=2021>).

الفصل التاسع

الاستنتاجات

99- في عام اتسم بحالات النزاع والعنف والاضطهاد والتمييز، التي تفاقت بفعل أزمة المناخ وانعدام الأمن الغذائي، اضطر ملايين الأشخاص مرة أخرى إلى الفرار من ديارهم. وينبغي أن يكون الوصول إلى المرحلة الأساسية المتمثلة في 100 مليون لاجئ وغيرهم من المشردين في جميع أنحاء العالم بمثابة دعوة للاستيقاظ من أجل اتخاذ إجراءات أقوى لتعزيز السلام ومعالجة جميع أسباب التشرد القسري.

100- ومع وجود ما يقرب من ربع القوى العاملة للمفوضية في مواقع ذات مستويات تهديد تُقَيَّم بأنها كبيرة أو عالية، يواجه موظفو المفوضية وشركاؤها تحديات ومخاطر عند سعيهم إلى مساعدة المحتاجين. وفي حين سُجِّلَت حوادث أمنية خطيرة في عدد من البلدان، بما فيها تلك التي تؤثر على العاملين في المجال الإنساني إلى حد كبير، فقد تمكن هؤلاء من البقاء في الميدان وتقديم الحماية الحيوية وغيرها من الخدمات للاجئين والمشردين وعديمي الجنسية ومن يستضيفونهم، في أنحاء مختلفة من العالم.

101- ولإدارة المهمة الأخذة في التعقيد والمنتامية فيما يتعلق بحماية حياة وأفاق الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار، ستواصل المفوضية جهودها لإنشاء شبكة دعم واسعة مع الشركاء على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد أكد الوفاء المستمر بالتعهدات التي أُعرب عنها في سياق المنتدى العالمي للاجئين طوال الفترة المشمولة بالتقرير استعداد المجتمع الدولي للمشاركة في تقاسم الأعباء والمسؤوليات. ومع ما يوفره هذا التضامن من دعم، فإن المفوضية عازمة على تحقيق نتائج إيجابية جماعية ومستدامة من أجل المشردين قسراً والأشخاص عديمي الجنسية والدول والمجتمعات التي تستضيفهم.